

الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون  
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية  
الجلسة ١٨  
المعقودة يوم الإثنين  
٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

محضر موجز للجلسة ١٨

الرئيس : باباداتوس (اليونان)

المحتويات

البند ٨٦ من جدول الأعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث (تابع)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع)

البند ٨٧ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي في افغولا (تابع)

.../...

Distr. GENERAL  
A/C.2/45/SR.18  
14 November 1990  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

\* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :  
Chief of the Official :  
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٨٦ من جدول الأعمال : المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوئية في حالات

الكوارث (تابع) (A/45/224 ، 584 و 598)

(ب) البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية (تابع) (A/45/3 ، 479 ، 483 ، 494 ،

505 ، 547 ، 562 ، 566 ؛ A/C.2/45/2)

البند ٨٧ من جدول الأعمال : تقديم المساعدة الدولية من أجل الانعاش الاقتصادي في

انغولا (تابع) (A/45/551 و 598)

١ - السيد عسافي (وكيل الأمين العام ، منسق عمليات الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث) : أشاد بما أعرب عنه من تضامن دولي نموذجي لدعم ضحايا الزلزال الكبير الذي وقع في الشمال الغربي من إيران في حزيران/يونيه ١٩٩٠ . وأضاف قائلاً إن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، بما يظطلع به من دور تنسيقي ، اتخذ خطوات لتجنب الازدواجية في العمل ، وللتعاون مع جميع مصادر المساعدة الداخلية والخارجية ، وتقديم معلومات سريعة ومحيحة عن الأضرار والاحتياجات . وقد أبدت وكالات الأمم المتحدة - مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، من خلال فريقه المعني بإدارة عمليات الكوارث تعاوناً قيماً . وقد ساعد تعاون السلطات الوطنية والمحلية وسكان إيران على تسهيل عمل فريق إدارة الكوارث ، ولا سيما مهمات التقييم التي قام بها .

٢ - ومضى قائلاً إن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث قام ، بعد مرحلة الإغاثة ، بتنسيق إنشاء فريق تقني مشترك بين عدة وكالات لغرض إعداد مقترحات لوضع برنامج للتعاون التقني . وقد بذلت كل الجهود لكفالة مراعاة التخفيف من حدة الكوارث لدى وضع خطط إعادة التعمير . وتضمنت الوثائق التي أعدت لبرنامج التعاون التقني مناقشة المجتمع الدولي تقديم مواد ومعدات للبناء ؛ وتقريراً تقنياً عن خصائص الزلزال ولمحة عامة عن الأسباب الرئيسية لما حدث من أضرار ؛ ومسودة وثيقة مشروع معنونة "تقديم المساعدة إلى حكومة جمهورية إيران الإسلامية في تنفيذ برنامج للإصلاح والتعمير بعد الزلزال" . وكان من المقرر أن يمول المشروع من موارد برنامج المشاريع الخاصة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن خلال تقاسم التكاليف .

٣ - وأردف يقول إن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث قام بأعماله بالتعاون الوثيق مع عدة جهات منها مؤسسة الإسكان الإيرانية . وعند إكمال تقرير الأمين العام (A/45/494) ، استند المكتب في أنشطته إلى تقارير الحكومة الإيرانية التي تعالج بصفة رئيسية إعادة تشييد المساكن ومسائل الميزانية .

(السيد عسافي)

٤ - واختتم كلامه قائلا إن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ناشد جميع البلدان المانحة تقديم الدعم المالي المطلوب للوفاء بأهداف المكتب البرنامجية خلال الفترة الزمنية المقترحة .

٥ - السيد بيكر (مدير وحدة برامج الطوارئ الخاصة) : أكد المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الطارئة في حالات المنازعات ، وهي ، (أ) وجوب الاعتراف بالمساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة بوصفها عملا محايدا ؛ (ب) وجوب تقديم هذه المساعدة إلى جميع الأشخاص المحتاجين دون تمييز ، أينما وجدوا ؛ (ج) وجوب ضمان توفير ظروف أمنية كافية لتقديم المساعدة الإنسانية ؛ (د) وجوب تقييم الاحتياجات ورمد عمليات التنفيذ من أجل كفاية أن يكون مستوى المساعدة مناسبا وأن تصل الإمدادات إلى المستفيدين المقصودين .

٦ - ثم قدم تقرير الأمين العام عن المساعدة الطارئة للسودان و عملية شريان الحياة للسودان (A/45/547) . وقال إن عملية شريان الحياة للسودان كانت نموذجا لعمليات الإغاثة الناجحة للأمم المتحدة - وكانت نتيجة اتفاق توصل إليه جانبا الصراع ، كلاهما ، على بذل جهود مشتركة للإغاثة . وعلى الرغم من أن المنح السخية في مجال الأغذية حالت دون وقوع مجاعة شاملة في السودان ، فإن التمويل في القطاعات غير الغذائية لم يكن كافيا ، مما يعني أن برامج الصحة والمياه والتصحاح قد تتعرض للتقليص أو تتوقف وأنه لن يتسنى البدء بمشاريع جديدة . وأضاف قائلا إن عدم كفاية الأمطار في النصف الأول من عام ١٩٩٠ سيزيد بالتأكد من حدة النقص في الأغذية ، وهو ما تضرر منه أيضا اللاجئون التشاديون والاشيويون في السودان .

٧ - وأكد ، لدى تقديمه تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال (A/45/483) ، وجوب متابعة تدابير المساعدة المؤقتة من خلال برامج منظمة طويلة الأجل ، بما في ذلك إعادة التوطين وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم . وحتى يتم تنفيذ هذه البرامج ، ستكون مواصلة تقديم المساعدة الغذائية من جانب البلدان المانحة موضع تقدير .

٨ - ومضى قائلا إن التقرير المتعلق بتقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة والدول المجاورة الأخرى يوجز الأنشطة التي اضطلعت بها الدول الاعضاء في عام ١٩٩٠

(السيد بيكر)

استجابة للنداءات الموجهة لتقديم المساعدة وكذلك أنشطة الأمم المتحدة لمساعدة دول  
خط المواجهة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

٩ - ومضى قائلاً إن التقرير المتعلق بتقديم المساعدة الطارئة الى موزامبيق  
(A/45/562) يبين تطور برنامج الإغاثة الطارئة ويقدم تفصيلاً قطاعياً للاستجابات  
للنداءات التي وجهت من أجل تقديم المساعدة خلال الفترة ١٩٩٠/١٩٩١ . ويبرز التقرير  
أيضاً الحقيقة المؤلمة المتمثلة في نزوح الدعم الدولي الى التضاؤل بالنسبة للاممات  
الطويلة . وفي واقع الأمر ، إن مساهمات المانحين في السنة الرابعة لبرنامج تقديم  
المساعدة الطارئة الى موزامبيق انخفضت من ٣٣٠ مليون دولار في عام ١٩٨٧ الى ١٠٤,٤  
من ملايين الدولارات في الوقت الحاضر . وقد أدى هذا الدعم المتضائل الى الحد من  
قدرة الحكومة على تقديم المساعدة للأشخاص المشردين المحليين وبلغ عددهم ١,٤ من  
الملايين وما يزيد على ٢٠٠ ٠٠٠ من العائدين بمحض ارادتهم من البلدان المجاورة .  
وبافتتاح الطرق الى المناطق التي يتعذر الوصول اليها وتحرير مناطق أخرى ، فإن  
آلفاً أخرى من الأشخاص المشردين خارج بلدانهم سوف يعودون .

١٠ - واستطرد قائلاً إن تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الدولية من أجل  
الانتعاش الاقتصادي في أنغولا (A/45/551) يفصل أنشطة الأمم المتحدة ويركز على عقد  
اجتماع مائدة مستديرة للمانحين في عام ١٩٩١ ، ينظمه برنامج الأمم المتحدة  
الانمائي . وللتحضير لاجتماع المائدة المستديرة ، يجري حالياً تعزيز مشاريع التخطيط  
الاقتصادي في أنغولا ويقوم البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بإعداد دراسات  
قطاعية . ويتوقع أن تبلغ قيمة المساعدة المقدمة الى أنغولا ١٧٩ مليون دولار في عام  
١٩٩٠ و ٢٤٠ مليون دولار إضافية في عام ١٩٩١ .

١١ - ومضى يقول إن من المتوقع أن يدخل برنامج موسع للإغاثة الخاصة مرحلة التنفيذ  
في ١ تشرين الثاني/نوفمبر وذلك استجابة للنداء الموجه لتقديم المساعدة الطارئة  
الى المقاطعات المنكوبة بالجفاف في جنوبي أنغولا . وأضاف قائلاً إن هذا البرنامج  
يهدف إلى تقديم المساعدة لضحايا المجاعة في المناطق المنكوبة بالجفاف ومناطق  
النزاع على السواء .

(السيد بيكر)

١٢ - واستطرد قائلاً إن نجاح برامج المساعدة الطارئة الخاصة يتوقف على التزام الحكومات المتضررة ، وفعالية التنسيق من جانب منظومة الأمم المتحدة ، وحدث استجابة سخية من جانب المجتمع الدولي .

١٣ - السيد أبو جوده (الموظف المسؤول في مكتب منسق مساعدات الأمم المتحدة لإعادة تمير لبنان وتنميته) : استرعى الانتباه وهو يقدم تقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته (A/45/566) ، الى الحالة المتسمة بالعنف وعدم الاستقرار التي سادت في لبنان خلال السنة الماضية . فقد أدى الصراع المسلح السيئ في الارواح ، وحدثت اضرار بالغة في الهياكل الاساسية للبلد ، وادى الى انخفاض شديد في النشاط الاقتصادي وازدياد حدة الفقر . وقد ظلت الخدمات العامة متوقفة عن العمل لمدة خمسة أشهر ، في أوائل عام ١٩٩٠ ، مما أثر على نصف سكان لبنان . واستمر عشرات الالاف من الناس في الهجرة .

١٤ - وأضاف قائلاً إنه حدثت تطورات رئيسية منذ نهاية الفترة المشمولة بالتقرير في تموز/يوليه ١٩٩٠ . فعلى الصعيد الوطني ، أدى توحيد الجيش اللبناني الى إعادة سيطرة الحكومة على بيروت الكبرى ، منهايا بذلك المأزق الذي استمر لمدة عامين . وعلى الصعيد الاقليمي ، أثرت أزمة الخليج في الاقتصاد اللبناني تأثيراً خطيراً . فقد عاد ٥٥ ٠٠٠ لبناني من منطقة الخليج منذ أوائل آب/أغسطس مما أدى الى تفاقم حالة البطالة في البلد . وقد تولد قلق شديد بشأن الودائع المصرفية والاصول المادية والتجارية للبنانيين في الكويت . وتشير التقديرات الى أن الخسائر التجارية والتمثلة بالخدمات للنصف الثاني من عام ١٩٩٠ ستبلغ ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة نتيجة لازمة الخليج وإن ما أصاب الاقتصاد من ضرر سيعادل ما يزيده على ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للبنان . أما فاتورة النفط السنوية للبلد فسوف تكلف مبلغاً اضافياً قدره مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقد أدى انخفاض قيمة الليرة اللبنانية بنسبة ٤٦ في المائة الى حدوث تضخم متعاظم . وقد كان لهذه التطورات الاقتصادية نتائج وخيمة على الحالة الاجتماعية في لبنان . وحتى الوقت الحاضر ، اقتصرت المساعدة الاقتصادية على ١٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة قدمتها المملكة العربية السعودية .

(السيد أبو جوده)

١٥ - واسترسل قائلاً إنه على الرغم من ذلك ، شهدت السنة الماضية بعض التطورات الايجابية ، بما في ذلك الشروع بعملية الوفاق الوطني في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ، والاقتراح الذي قدمته اللجنة الثلاثية لرؤساء الدول العربية بشأن إنشاء صندوق دولي لتقديم المساعدة الى لبنان ، وتقديم إغاثة طوارئ ومساعدة إنعاش ، كافيتين ، من المصادر الرسمية والمنظمات الدولية للوفاء باحتياجات السكان اللبنانيين . وقد حافظت منظومة الأمم المتحدة على دورها النشط في لبنان ، بقيامها بتنسيق ما يقرب من ٣٠ في المائة من مجموع الالتزامات من المصادر الرسمية - بلغت قيمتها ٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة - في عام ١٩٨٩ وعلى الأرجح في عام ١٩٩٠ أيضا . وقد نشط برنامج الأمم المتحدة الانمائي عملياته في لبنان على أساس كل حالة على حدة وذلك بناء على طلب الحكومة وسوف يستأنف تقديم مساعدات تقنية على نطاق واسع بعد استتباب السلم والاستقرار .

١٦ - ومضى قائلاً إنه في الوقت الذي أصبحت فيه محنة السكان المدنيين أكثر خطراً منها في أي وقت مضى يعتبر الالتزام الجاد من جانب المانحين ذا أهمية كبيرة . وفي هذا الصدد ، قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث بالتعاون مع مكتب مساعدات الأمم المتحدة لتعمير لبنان وتنميته ، بتنظيم اجتماع إعلامي للمانحين في جنيف في عام ١٩٩٠ . وتسعى الأمم المتحدة الى تعبئة موارد اضافية للإبقاء على بعض البرامج الاساسية .

١٧ - واستطرد قائلاً إن عمليات الإغاثة والمساعدة الطارئة لإصلاح الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الاساسية مشتمل ، في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، التدريب وانتاج الميانات الاساسية كجزء من نهج متكامل . والعناصر التقليدية الأخرى هي التوزيع ، وتقديم الدعم الاساسي لنظم التنفيذ ، وتشجيع الاعتماد على الذات وكسب الدخول .

١٨ - ومضى قائلاً إن الجهود سوف تستمر في مجال ما يقدم من مساعدات الأمم المتحدة بغية إشراك الهيكل الحكومية في تخطيط وتنفيذ برامج المساعدات ، وكذلك المنظمات غير الحكومية على مستوى الميدان ، ولتعزيز ودعم البرامج الوطنية ، ولانتقاء المشاريع والمستفيدين على أساس الحاجة .

(السيد أبو جوده)

١٩ - واختتم كلمته قائلاً إن توفر الموارد البشرية والمالية الكافية ضروري لتمكين الوكالات المتخصصة وبرامج الأمم المتحدة من متابعة أنشطتها . وإن استتباب السلم والاستقرار في لبنان شرط مسبق لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٠/٤٤ .

٢٠ - السيد آدي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) : قال إن الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية توحدتا لتكونا الجمهورية اليمنية في ٢٢ ايار/مايو ١٩٩٠ . وكان البلدان ، قبل الوحدة ، ضمن فئة أقل البلدان نمواً وينطبق هذا القول على الجمهورية اليمنية . ولهذا السبب قرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في مقرره ٣٤/٩٠ أن رقم التخطيط الارشادي لليمن في الدورة الخامسة لن يكون أقل من مجموع رقم التخطيط الارشادي لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية في الدورة الرابعة . ولو لم يتخذ ذلك القرار ، لكان رقم التخطيط الارشادي لليمن الموحد في الدورة الخامسة أقل بدرجة كبيرة منه الآن .

٢١ - وأضاف قائلاً إن اليمن الموحد أكد على حاجة هذا البلد الى قدرة وطنية لإدارة التنمية والكوارث على حد سواء . فإلى جانب التكاليف الاولية لعملية الوحدة وإعادة التشكيل الهيكلية ، فإن عودة عدد كبير من العمال اليمنيين مؤخرًا من بلدان الخليج يشكل ضغوطاً اضافية على موارد اليمن المحدودة . فالتقديرات الاولية التي قدمتها حكومة اليمن للآثار الاقتصادية لازمة الخليج أقل قليلاً من ١,٧ من بلايين الدولارات . فمن الواضح أن الحكومة اليمنية غير قادرة على معالجة هذه المشكلة حتى وإن اختلف الرقم النهائي . وأن ممثلي اليمن يتابعون هذه المسألة في المحافل الدولية المناسبة .

٢٢ - السيد مورايي (أنغولا) : قال إن أنغولا وشعبها ظلا لفترة تزيد على ١٣ سنة يمانيان من خسائر هائلة في الارواح والممتلكات نتيجة لعدوان جنوب افريقيا ، وإن البلد في حاجة ماسة الى مساعدات خارجية . ولقد ناشدت الجمعية العامة المجتمع الدولي ، في قرارها ١٦٨/٤٤ تقديم المساعدات المالية والمادية والتقنية الضرورية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا .

٢٣ - ومضى قائلاً إن الحكومة الانغولية اتخذت ، منذ عام ١٩٨٨ ، مجموعة من التدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . فقد وضعت برنامجها للإصلاح الاقتصادي والمالي من أجل تخفيف العجز في الميزانية ، وإعادة صياغة السياسات الائتمانية ، وإعادة النظر في نظام مراقبة أسعار الصرف ، وإعادة تشكيل هيكل مؤسسات الدولة . على أن هذا

(السيد موراييس ، أنغولا)

البرنامج ، الذي يتابعه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عن كسب ، يستتبع تكاليف اجتماعية باهظة ، وإن أنغولا تطلب مساعدة المجتمع الدولي في إعفاء الشعب الأنغولي الذي اشغنته الحرب من تقديم المزيد من التفضيلات . علاوة على ذلك ، فإنه لا يمكن الاستغناء عن هذه المساعدة لاييجاد حل شامل لمشاكل هذا البلد .

٢٤ - وأعرب عن ترحيب حكومة أنغولا بالاقترح الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعقد اجتماع مائدة مستديرة للمانحين ، وأعرب عن أمله في أن يقدم الاجتماع المساعدات الضرورية لتحقيق أهداف الحكومة ذات الأولوية ، وهي ، التخطيط الريفي في جميع أنحاء البلد ، والقيام ، بالاشتراك مع ناميبيا ، باستغلال الامكانيات المائية لنهر كونين ، وتنمية محافظات الجنوب اقتصاديا من خلال تشجيع الزراعة والتعدين ، وإعادة الروابط مع البلدان المجاورة في مجال النقل ، والاستخدام الرشيد للموارد السمكية ، وتنمية موارد الطاقة والتعدين من أجل تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٥ - وأضاف أن أنغولا تأمل في أن يواصل الأمين العام تشجيع المجتمع الدولي على تعبئة الموارد الضرورية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا .

٢٦ - السيد عثمان (الصومال) : قال إن إنهاء برنامج الطوارئ المؤقت الاستثنائي في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ جاء في وقت غير مناسب ، وأن رئيس جمهورية الصومال بعث في ١ أيلول/سبتمبر رسالة الى الأمين العام يطلب فيها تمديد البرنامج لكفالة ألا يعاني الأشخاص المشردون واللاجئون من إنهاء البرنامج بصورة مفاجئة دون داع . كذلك طلبت لجنة الصليب الاحمر الدولية أن يمدد البرنامج لفترة ستة أشهر على الأقل . وعلى الرغم من هذه النداءات ، أنهى برنامج الطوارئ مسببا الكثير من المصاعب والمعاناة البشرية .

٢٧ - واسترسل قائلا إن الصومال أيدت دائما العودة الطوعية إلى الوطن بوصفها أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة باللاجئين . وقد تمكنت حتى الآن من إعادة عدة مئات من اللاجئين فقط ممن ينتظرون إعادتهم إلى وطنهم . ولا يمكن إلقاء اللوم عليها اذا لم ينفذ برنامج إعادة التوطين ضمن الفترة المتوقعة ، ذلك لأن إنهاء برنامج الطوارئ كان له تأثير عكسي على برامج الصومال المتعلقة باللاجئين .



(السيد عثمان ، الصومال)

٢٨ - ومضى قائلاً إن الصومال تحتاج إلى مساعدات لتلبية الاحتياجات الطويلة الأجل للشعب التي تقطن المقاطعات الشمالية الغربية في مجال التعمير والتنمية . ولسوء الحظ ، لم تكن استجابة المجتمع الدولي حتى الآن كافية . فقد كان المانحون راغبين عن تقديم الموارد لأنشطة إعادة التعمير مادامت الظروف في المناطق المتأثرة غير مستقرة . على أن الحالة تحسنت في المقاطعات الشمالية الغربية ، وبإمكان المجتمع الدولي ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة استئناف تقديم المساعدة إلى هذا الجزء من البلد .

٢٩ - واستطرد قائلاً إن حكومته اتخذت مؤخرًا خطوات بعيدة المدى في سبيل التحرير السياسي . فقد اعتمدت دستوراً جديداً ، وأفرجت عن جميع السجناء السياسيين وسنّت تشريعا ينص على إجراء انتخابات ، وإقامة نظام لتعدد الأحزاب وعلى حرية الصحافة . وبذول الصومال عصراً جديداً من تاريخها ، يتوقع كل من حكومتها وشعبها الحصول على الدعم والتعاون من جانب المجتمع الدولي . وقد طلبت الصومال من الأمين العام إعادة النظر في مسألة إنهاء برنامج الطوارئ . فعلى الجمعية العامة في دورتها الحالية أن تتخذ تدابير مؤقتة لتقديم مساعدات انسانية للأشخاص المشردين واللاجئين إلى أن تستقر الحالة في المقاطعات الشمالية الغربية . وأضاف قائلاً إن حكومته تنوي تقديم مشروع قرار بشأن تقديم مساعدات طارئة إلى الصومال في الوقت الملائم .

٣٠ - السيد الالفي (اليمن) : قال إن الجمعية العامة اتخذت القرار ١٧٩/٤٤ بشأن تقديم مساعدات إلى اليمن الديمقراطية طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية في عام ١٩٩٠ ، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار . وأعرب عن رغبة وفده في معرفة ما حدث بشأن هذا التقرير ولماذا لم يقدم سوى عرض شفوي من جانب ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وأضاف قائلاً إن وفده يطلب أيضاً تأكيدات بشأن ما إذا كان الأمين العام قد قدم تقريراً إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي . وإنه ينبغي إرجاء النظر في مسألة المساعدات إلى أن يرد التقرير .

٣١ - الرئيسي : قال إن من غير الممكن إعطاء جواب فوري لممثل اليمن . وأن أمانة اللجنة سوف تنظر في هذه المسألة وترد على أسئلته في اجتماع لاحق .

٣٢ - السيد دوارتي (الرأس الأخضر) : أعرب ، لدى كلامه عن البند ٨٦ (١) ، عن شكره على تقرير الأمين العام (A/45/271 و Corr.1) وملاحظات ممثل منسق عمليات الأمم

(السيد دوارثي ، الرأس الأخضر)

المتحدة للإغاثة في حالات الكوارث . وأعرب أيضا عن ترحيبه بالتأكيد على دور مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٤٤ ، الذي أعلن فيه العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية . وقال إنه ينبغي الشناء على المجتمع الدولي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث على ما يقدمانه من مساعدات إنسانية للبلدان التي تعاني من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان . وأعرب عن تقدير وفده لمواصلة الاتصال بين المكتب ومنظمة الوحدة الأفريقية في سياق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وأنشطة الاستعداد للكوارث ومنعها في أفريقيا .

٢٣ - ومضى قائلا إن اللجنة ، في مشاريع قراراتها عبر السنين دعمت بدون كلل برامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى البلدان النامية ، وأثنى على الوثائق المعروضة على اللجنة في إطار هذا البند ، وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل موزامبيق في الجلسة الحادية عشرة .

٢٤ - ثم تناول البند ٨٧ ، وأعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل أنغولا وعن تضامن وفده مع شعب هذا البلد . وأضاف يقول إن تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا (A/45/551) يقدم نظرة عامة ممتازة عما تبذله أنغولا من جهود لتنفيذ برنامجها للانتعاش الاقتصادي وعن المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي ضمن هذه الجهود . وناشد منظومة الأمم المتحدة والمانحين الدوليين المشاركة في اجتماع المائدة المستديرة الذي سيعقده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاستجابة على نحو أكثر فعالية لطلب أنغولا تقديم مساعدات في هذه المرحلة الهامة من تاريخ البلد .

٢٥ - السيد واييفين (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) : تكلم عن البند ٨٧ من جدول الأعمال ، وأشار إلى أن القطاع الزراعي التجاري والهيكل الأساسية التجارية لأنغولا إنهارت بعد رحيل المزارعين والتجار البرتغاليين عشية الاستقلال . وعلى الرغم من أن الحكومة الأنغولية قامت في بداية الأمر بتنفيذ سياسة زراعية تستند إلى تكوين جمعيات وتعاونيات زراعية ، فإن التوجهات الجديدة المتعلقة بالسياسة خلال العامين الماضيين قد سلمت بأن قطاع الزراعة التقليدي ينبغي أن يكون هو المستفيد من التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بشكل عام ووسيلة هذه التنمية .

(السيد واييفين)

٢٦ - ومضى يقول انه على الرغم من أن انغولا تمتلك موارد غنية للغاية في مجال صيد الاسماك والحراجه ، فقد واجه هذان القطاعان مشاكل رئيسية عقب الاستقلال . كما واجهها قطاع تربية المواشي . كذلك فإن الحالة الغذائية والتغذوية والصحية للشعب الانغولي مازالت تتدهور منذ عام ١٩٨٥ .

٢٧ - واستطرد قائلاً إن التعاون بين منظمة الاغذية والزراعة وانغولا بدأ فوراً بعد الاستقلال . فقد تم على أثر ذلك تمويل عدد من المشاريع للحالات الطارئة والعبادية من خلال برنامج الفاو للتعاون التقني الذي كان مفيداً في الاستجابة لاحتياجات الحكومة الانغولية الملحة وغير المبرمجة على مدى السنين . وقد أعربت الحكومة عن تقديرها للعرض المبسط لمشاريع التنمية وسرعة الموافقة عليها وتنفيذها في إطار هذا البرنامج مما أدى الى اجتذاب كميات متزايدة من المساعدات الثنائية والمتعددة الاطراف .

٢٨ - ومضى يقول إنه ووفق على البرنامج القطري الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل انغولا ، للفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ بتخصيص مبلغ ٢٤,٥ من ملايين الدولارات من رقم التخطيط الارشادي خص منها مبلغ ٨,٧ من ملايين الدولارات لمشاريع الزراعة والحراجه ومصائد الاسماك . والمشكلة الخطيرة التي تواجهها الفاو في تنفيذ هذه المشاريع هي أن ما يناظرها من المؤسسات التقنية الرئيسية تقع جميعها في المقاطعة المتضررة بشكل خطير الى أبعد حد من أعمال التخريب التي يقوم بها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لانغولا . ومع ذلك فإن الفاو على استعداد لتوسيع نطاق تعاونها مع حكومة انغولا فيما تبذله من جهود لانعاش وتعزيز اقتصادها بشكل عام وقطاعات الزراعة والحراجه ومصائد الاسماك بوجه خاص .

٢٩ - السيد محمود (لبنان) : تكلم بشأن البند ٨٦ (ب) قائلاً إن تقرير الأمين العام عن المساعدة المقدمة لتعمير لبنان وتنميته (A/45/566) يقدم بياناً مفصلاً عن أنشطة المنظمة في بلده . ونتيجة لاستمرار عدم الاستقرار في مختلف أجزاء البلد ، اقتصررت هذه الأنشطة في معظمها على الميدان الانساني ، بحيث ركزت على تقديم الضروريات الأساسية لضحايا الحالة الطارئة . وقد أثرت هذه الحالة على جميع جوانب الحياة العامة والخاصة ، على نحو ما ورد وصفه في الفصل الثاني من التقرير .

٤٠ - وأضاف قائلاً إنه كان لازمة الخليج أيضاً آثار ضارة هائلة على اقتصاد لبنان وعملته ومستوى المعيشة فيه . ومما يتسم بأهمية خاصة أن الطائفتين اللبنايتين في

(السيد محمود ، لبنان)

الكويت والعراق اللتين يقدر تعادلهما بـ ٤٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ على التوالي ، كانتا تمثلان الدعم المالي الرئيسي لآلاف الأسر في لبنان . فإذا أخذ في الاعتبار أن لبنان يستورد ٧٠ في المائة من احتياجاته ، فقد كانت هذه التحويلات حاسمة في تعويض العجز في الميزان التجاري . كما أن من المرجح أن يجد اللبنانيون العائدون من العراق والكويت أنفسهم عاطلين عن العمل .

٤١ - وأردف قائلاً إن الصادرات إلى منطقة الخليج كانت تشكل ٤٠ في المائة من إجمالي الصادرات ، مما أدى إلى حدوث خسائر تقدر قيمتها بمبلغ ٤٢٥ مليون دولار في السنة . كذلك فإن الزيادة الحادة في أسعار النفط ستكلف الاقتصاد اللبناني ٢٠٠ مليون دولار في السنة . وسوف يعاني قطاع الخدمات ، الذي كان موجهاً بصورة تقليدية لخدمة بلدان الخليج ، من خسارة تبلغ قيمتها ٢٥٠ مليون دولار في السنة . وقد أحدثت جميع هذه العوامل انخفاضاً حاداً في قيمة العملة اللبنانية وارتفاعاً في تكاليف المعيشة بنسبة أربعة أمثال .

٤٢ - ومضى قائلاً إن من المأمول فيه أن تحقق التطورات السياسية الأخيرة في لبنان السلم والاستقرار ، بحيث تمكن وكالات الأمم المتحدة من توسيع نطاق وجودها في الميدان واستئناف تنفيذ مشاريعها . وأن الحكومة اللبنانية على وشك إنشاء هيئة مسؤولة أمام رئيس الوزراء مباشرة ، وسوف تتولى المسؤولية عن مشاريع التعمير والتنمية وتقوم بتنسيق برامج المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف .

٤٣ - وناشد منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي المساهمة في تخطيط للمشاريع وتنفيذها وتمويلها من أجل إعادة بناء الهياكل الأساسية للبلد حتى يمكن تقديم الخدمات الأساسية وإصلاح مؤسسات الصحة والتعليم والموارد البشرية . وأعرب أيضاً عن تقدير حكومة وشعب لبنان لما قدمته البلدان المانحة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من مساعدات وأثنى على ما يظهره الأمين العام حالياً من التزام إزاء الجهود المبذولة في مجال الأغذية في حالات الطوارئ في لبنان .

٤٤ - السيد كوريبيا (غينيا - بيساو) : قال إن وفده ، شأنه شأن الوفود الأخرى ، يؤيد بشكل كامل تقديم مساعدات دولية إلى أنغولا . وعليه فإنه يناشد المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لهذا الغرض .

٤٥ - السيد داكوستا بيريرا (البرتغال) : تكلم عن البند ٨٧ قائلا إن حكومته دأبت على متابعة الحالة في انغولا بقلق وأيدت اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٦٨/٤٤ بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في انغولا . ورحب بتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع وأعرب عن أمله في أن يتسنى تنفيذ تدابير الانتعاش في أسرع وقت ممكن . وأضاف قائلا إن التعاون الدولي سيكمل الجهود التي تبذلها الحكومة الانغولية . وفي هذا الصدد ، قال انه يتطلع الى نتائج اجتماع المائدة المستديرة القادم الذي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتحضير له .

٤٦ - ومضى يقول إن المحادثات بين أطراف الصراع في انغولا تجري حاليا في لشبونة تحت رعاية حكومته . وأعرب عن الأمل في أن يتمكن الانغوليون في نهاية الأمر من العيش في مناخ من السلم والاستقرار يفضي الى تنميتهم الاقتصادية ، الأمر الذي سيسهم في تحقيق السلم في جميع أنحاء الجنوب الأفريقي .

٤٧ - السيد رودريغيز (كوبا) : قال إن وفده يولي البند ٨٧ من جدول الأعمال أهمية كبيرة . فقد شهدت كوبا أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي اقترفتها جنوب أفريقيا ودول أجنبية أخرى في انغولا ، ولذلك يعرب عن ترحيبه بما أبدته الأمم المتحدة من قلق بشأن هذه المسائل .

٤٨ - وأضاف يقول إنه مسرور إذ لاحظ في تقرير الأمين العام عدد المانحين الذين تنهوا بتقديم مساعدات للشعب الانغولي الى جانب الكثيرين ممن قدموا هذه المساعدات من قبل . وقال ان كوبا سوف تواصل ، بأقصى ما تستطيع ، تقديم المساعدة الى الشعب الانغولي الذي تربطه به روابط وثيقة . وإن كوبا تفي جيدا الدور الهام الذي قام به هذا الشعب في الجنوب الأفريقي ومن أجل قضية استقلال ناميبيا . فيجب على منظومة الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير كافية لمساعدة الحكومة الانغولية ، ويجب على المجتمع الدولي أن يشارك بنشاط في اجتماع المائدة المستديرة للمانحين التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .

٤٩ - السيد همدزييري (زيمبابوي) : أشن على الأمين العام لتقريره المتعلق بتقديم المساعدة الخاصة لدول خط المواجهة وغيرها من الدول المجاورة (A/45/479) وأعرب عن امتنانه لجميع الدول ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي قدمت تقارير عن تنفيذها لقرار الجمعية العامة 44/181 . غير أنه ، بالرغم من أن عدد البلدان التي قدمت مساعدات لدول خط المواجهة في سعيها وراء التنمية الاقتصادية والاعتماد على الذات يزيد كثيرا عن عدد البلدان المسرودة في التقرير ، فإن عدد البلدان التي أبلغت

(السيد همدزيربي ، زمبابوي)

الأمين العام بأنشطتها انخفض بالمقارنة بالعام الماضي . وعليه فإنه يحث جميع الدول على تسهيل إعداد تقرير أكثر شمولاً من خلال الإبلاغ بشكل كامل عما تقدمه من مساعدات .

٥٠ - واستطرد قائلاً إنه حدثت تطورات كبيرة في الجنوب الأفريقي خلال العام الماضي مما يولد آمالاً حقيقية في حدوث تحسن في البيئة السياسية الاقتصادية للمنطقة . ومع ذلك ، فإن آثار أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار في الماضي والحاضر ، لاسيما في انغولا وموزامبيق ، لا تزال تعيق الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في مجال التنمية .

٥١ - ومضى يقول إن الرضا عن الذات غير مناسب . فهناك حاجة ماسة إلى مواصلة تقديم المساعدات . وفي هذا الصدد ، أعرب عن ترحيبه بالمنظور الطويل الأجل الذي حددته بلدان الشمال الأوروبي فيما يتعلق بتقديم المعونة في مرحلة ما بعد الفصل العنصري ، وهو ما انعكس في الفقرة ٤٢ من التقرير .

٥٢ - السيد كارفالهو (البرازيل) : تكلم عن البند ٨٧ من جدول الأعمال قائلاً إن جهود الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي في انغولا تشكل مبادرة حسنة التوقيت تستحق دعم جميع الدول الأعضاء . وقد التزمت البرازيل ، من جانبها ، على المدى الطويل بمساعدة انغولا على التغلب على أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار . ولقد حان الوقت لأن يركز المجتمع الدولي ، وبوجه خاص البلدان المتقدمة النمو ، على محنة الشعب الأنغولي .

٥٣ - وأضاف قائلاً إن من المؤسف أن تقرير الأمين العام لم يقدم المزيد من المعلومات عن التعاون بين الجنوب والجنوب على مدى السنين ، بما في ذلك الجهود التي تبذلها البرازيل لمساعدة انغولا على الرغم مما تواجهه هي من صعوبات مالية . فقد قدمت البرازيل ، خلال السنة الماضية ، المساعدة لمعهد التنمية الريفية ووزارة الزراعة لتعزيز قدرتهما على التخطيط ، وجرى البحث عن طرق أخرى للتعاون في هذا المجال . وقدمت المساعدة أيضاً لإعادة بناء الهياكل الأساسية للنقل ولإنتاج الفحم النباتي على نحو يتضمن نقل التكنولوجيات والخبرة الفنية في مجال إعادة زراعة الغابات من البرازيل إلى انغولا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠